

اجتماع برئاسة جطو حول التعليم العالي يستبق حركة احتجاجية أمام وزارة المالكي

الوزير الأول يشكل لجنة من أربع وزارات لمناقشة مشروع مرسوم حول الأساتذة حاملو الدكتوراه الفرنسية

قرر إدريس جطو، في اجتماع له مساء يوم الجمعة الأخير بالوزيرين حبيب المالكي ومحمد بوسعيد، تشكيل لجنة تحت إشراف الوزارة الأولى للنظر في مقترحات تقدمت بها وزارة المالكي تهم ملفات الأساتذة الباحثين حاملو الدكتوراه الفرنسية ودكتوراه السلك الثالث أو ما يعادلها.

وقالت مصادر حضرت الاجتماع إن الوزير الأول لم يعبر عن موقفه من مقترحات وزارة المالكي كما لم يحدد موعدا لاجتماع مقبل حول نفس الموضوع، إلا بعد انتهاء لجنة مشتركة بين المالية والتعليم والوظيفة العمومية من دراسة المقترحات وتقديم فلاحيات الوزارات المذكورة حولها.

وبينما ردت مصادر نقابية توقيت اجتماع الوزير الأول إلى إعلان فئة الأساتذة، حاملو دكتوراه السلك الثالث، دخولهم في سلسلة احتجاجات على وزارة المالكي، أشارت فوزية أكديرة، الكاتبة العامة للنقابة الوطنية للتعليم

العالي، إلى أن مقترحات وزارة المالكي لحل ملف بعض فئات أساتذة التعليم العالي، والتي تم عرضها على الوزير الأول، هي بمثابة اتفاق توصلت إليه وزارة المالكي مع النقابة بعد جلسات حوار وتشاور بين الطرفين.

وأوضحت المسؤولة النقابية نفسها، في اتصال أجرته معها «الصحيفة»، أن الاجتماع مع جطو تم على ضوء انتهاء وزارة المالكي من إعداد مشروع مرسوم يعالج مشاكل بعض فئات الأساتذة، ومن ضمنهم حاملو الدكتوراه الفرنسية. وأكدت أكديرة أن المرسوم يعني الأساتذة غير الحاصلين على دكتوراه الدولة من شهادة الأهلية، لكنه يبقى على شرط خوض المباراة للولوج

إلى إطار استاذ التعليم العالي. كما ينص المرسوم نفسه، حسب أكديرة، على إعادة ترتيب الأساتذة الباحثين حاملو الدكتوراه الفرنسية، الذين تم توظيفهم، قبل سنة 1997، في إطار استاذ مؤهل ابتداء من سنة 2002،



إدريس جطو



حبيب المالكي

وتمكنهم من اجتياز مباراة أساتذة التعليم العالي، مع احتساب الأقدمية العامة منذ تاريخ التوظيف. وفي الوقت الذي أعلن فيه الأساتذة حاملو دكتوراه السلك الثالث أو ما يعادلها عن تنظيم اعتصام، على

الصعيد الوطني، أمام وزارة المالكي بعد يوم غد الأربعاء، نوهت الكاتبة العامة للنقابة الوطنية للتعليم العالي بإيجابية الحوار مع الوزارة، واعتبرت أن احتجاجات الأساتذة تتم خارج إطار النقابة. وقالت أكديرة إن قرار

دعم مسلسل الإصلاح هو قرار للمؤتمر الوطني السابع للنقابة ولأجهزتها المسيرة.

وكان الأساتذة الباحثون حاملو الدكتوراه الفرنسية قد خاضوا اعتصاما مرفقا بإضراب عن الطعام منذ نونبر الماضي وإلى غاية يناير 2007، بعد رفعهم للمتمس إلى الملك محمد السادس لحل مشاكلهم. كما كان الأساتذة أنفسهم قد أعلنوا، في رسالة موجهة إلى وزير التعليم العالي، رفضهم المقترحات التي كانت قد توصلت إليها النقابة مع الوزارة لتسوية وضعيتهم، وهي المقترحات نفسها التي تضمنها مشروع مرسوم الوزير المالكي.

ويفترض أن تكون اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي قد عقدت، يوم أمس الأحد اجتماعا لمناقشة ما جرى في لقاء جطو بثلاث وزارات حول التعليم العالي، إلى جانب تدارس قضايا أخرى.